





لا لزوم إلا أخذ رأي يبايع الدجاجة من لاهالي  
فعد ذلك قام أحد لاتتساء الحكيم السيد محمد  
ابن العربي من انضمام المجلس البايدي ذاتها  
عن لاهالي واجاب جوابا فضاقلالا ان من كانت  
صناعته بيع الدجاجة لا يسوغ له ان يهزأ بمن  
هو مثله وقام جميع لاتتساء من لاهالي من  
المجلس وخرجوا منه وهناك وقت المالة لحسن  
البحث ولما نقص عدد لاتتساء انفصل المواطن  
على غير طائل فكان لهذا الحادث تأثير سي في  
انفس رجال الحكومة ولاهالي خصوصا وقد وقع  
ذلك بمحضر رئيس لادارة البلدية وتقاضى عن  
الذات

مفاوضات المجلس الاعلى  
في احوال الجزائر  
( تابع لما قبله )

وما ذكره أحد الخطباء بالاس من ان الذين  
تجنسوا بالجزائر فالهم من لالا ان يتاخير ما ثبت  
من ان غالب اولئك الامان من بلاد الارلس  
واغبون في الرجوع الى جنسيتهم ( طيب جدا )  
واترض السيد بوليه على ادارة الجزائر لعدم  
تسويها لوسائل التجسس للاجانب قاتلا لسهولة  
ذلك لاصار غاليهم اليوم من الفرنسيين واعلم  
المعرض سها عن القانون الصادر عام ١٨٨٩ القاضي  
بان كل من ولد بفرنسا يصير فرنسيا ما لم يرد  
ذلك الوصف اثناء ستة رشده وفي عام ١٨٨٤  
قدمت حكومة الجزائر ذلك القانون لانظار الدولة  
فلم ترم من المناسب تعرضه الى مجلس النواب  
ولكنه من ذلك العهد جرى العمل بذلك القانون  
في فرنسا فدخل من ابي الدخول في الجنسية  
الفرنسية بنفس ذلك الامر

ثم اوجب عن ما قاله السيد بوليه وعاتب  
طيبه والي الجزائر من انه بمجرد امر قدمه موافقة  
جناب وزير العدلية ابطال حكم القضاة المسلمين  
بالجزائر وشمل ذلك الحكم بلاد القبائل وفي هذا  
الموضوع اقول ان الذي سعى في ذلك الامر  
هي محكمة استئناف الجزائر ومجلس شوري  
الدولة بدون استشارة مجلس شوري الولاية في  
ذلك وبموجب تقرير طويل الذيل من جناب  
صاحب الطابع وزير العدلية وهذا لا ينبغي اني  
ارى ذلك الامر حسنا جدا لان فيه تحسينا  
لوزن الريادة فيه ولكن من سوء البحث لم  
يصل ذلك الامر القضاة بالمرة كما ادعاه السيد  
بوليه بل لا زالوا على وطائفهم ولم يعوضهم بقضاة  
الصالح واما مشوالة للتبائل فتعظيم القبائل من  
عام ١٨٧٤ لا من عام ١٨٨٦ الذي صدر فيه الامر  
المشار اليه ومحصله انظمة الاسائل الشخصية  
غير الدينية وكذلك المسائل العقارية التي لم  
تدخل تحت احكام الفرنسية بنظر قضاة الصالح  
السيد بوليه هذا ما قلته

حضرة الراي فهذه خطة مقاسة وسير بترو  
لتوحيد الحاكم توحيدا هو احسن وسائل استجلاب  
لاهالي لطائعا فانتم ترون اننا كنا لا نقول في

وما حصلنا عليه من النتائج دليل على ان ذلك  
التدبير قد حان وقته ولا ازيد على ذلك قولنا  
لما ان الامر المشار اليه ليس من صنعتي وان  
كنت مستقنا له مستعدا لتعمل اعباء مسئوليتي  
ثم اني انتقل لبعض ثكاث قذفية صدرت  
من السيد بوليه ربما اقتضت اخطاها في ايضاها  
وهي التدبري في درة الجراد فهذا الداء قديم العهد  
اصلا من زمن الانجيل وقد قاسى قضاة الجزائر  
تواقيه مورا عديدة فمن عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٨٨  
نصدت الحكومة لمقاومة الجراد ولكن حيث لم  
تساقط الدولة على ما طلبته من المبالغ لزوما  
ان تنازعه بمجدها ورسائلها حتى توصلت لدره  
وتخفيف وطائمه ان لم تتمكن من استهلاكه  
بأداة وذلك بوسائل شتى وطرق عديدة يطول  
شرحها واذا ذلك طلبنا لاهالي بالعونة لوقاية  
ارزاقهم وارزاق المستعمرين فاتوا لذلك طوعا  
اعلمهم بانهم يدافعون عن املاكهم وبذلوا غاية  
النصح والشجاعة في هذا المشروع حتى استوجبا  
مني كامل الشاء غير اننا نتكبدنا تلك السنة  
حوارا فادحا وفي عام ١٨٨٨ جمعت قسطنطين بين  
الجراد والجذب حتى صار لاهالي يتذمرون جوما  
فاذنت الدولة البنك العقاري بالخراج رقاع مالة  
١٥ مليون فاخذت منها خمسة ملايين ومن  
التبرعات مليون وقامت الداء بقتل السنة  
ملايين بوطن قسطنطين حيث كانت البلية  
صاروة اخطاها فاجرت على قطع بيض الجراد  
لذلك السنة واستعدت لمقاومته لعام ١٨٨٩ القبائل  
حيث كان مهددا ففرع له بوله جميع سكان  
قسطنطين ( يتبع ان شاء الله )

حوادث داخلية

ادرجت الجريدة الرسمية ماخص المداخل  
الدولية من ٢٢ اكتوبر عام ١٨٨٠ الى ١٢ مايو  
عام ١٨٩١ وكان من حقها ان تبلغ في تلك المدة  
١٧ مليونا و٨٢٥٠٨ ريالات و ٢٢ صانيتها بلغت  
ريالات ٢٦٥٧٤٣٨٠٧٥ فكان الشايط وريالات  
٨٦٧٩٤٣٠٥٤٢ وبلغ الشايط في المداخل لانتايدية  
بالنسبة الى تقديرات المصاريف لانتايدية  
عام ١٢٠٨ ريالات و٢٩٨٦٠٣٩ في المدة المشار  
اليها

تونس في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٨

السيد سكوت وبرون قبل ان اعطى بمدة  
مدوية يعينه من مستطكم سكوت استعملته كثيرا  
لحارفي والذي حرضني عليه ما به من وصول  
الداواة والطبيب التي فاقت ماويلي في المرضي  
الذين اشير به عليهم على مقتضى الفن وبغايت  
السرو اشهد لكم بهذه الشهادة التي هي لسان الحق  
الطبيب تونس فايس

احدث محل بوسطة لتوزيع الكاتيب المعتادة